



الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية
GAHAR

الخطة الاستراتيجية
للهيئة العامة للاعتماد
والرقابة الصحية

٢٠٢٢-٢٠١٩

الخطة الإستراتيجية

٢٠٢٢/٧ - ٢٠١٩/٧

الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية

الالتزام والتميز.....

كلمة رئيس الهيئة



الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية هي إحدى هيئات منظومة التأمين الشامل التي أنشأت بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، ولما توليه القيادة السياسية في مقدمة أولوياتها من الاهتمام بالصحة، فإن ذلك يلقي، على عاتق إدارتها عبء الحفاظ على تلك المكانة من استقلاليتها التي نص عليها القانون والاشراف العام على أعمالها ومهامها المنوطة بها لفخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي من جانب والنهوض بمنظومة الصحة بجمهورية مصر العربية وإحكام الرقابة عليها بما يضمن جودة مخرجات الخدمات الصحية المقدمة للمواطن المصري، على كافة مستويات الخدمة من جانب آخر.

كما اني اعتبر أن بناء وتطوير الإنسان يمثل التحدي الأول والأهم الذي يواجهنا حالياً. وذلك في ظل المتغيرات العالمية. فمن منا لا يدرك أثر العولمة وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من المتغيرات من حيث الشكل والمضمون. والحقيقة الوحيدة التي يجب أن ندركها جميعاً أن النجاح الحقيقي للهيئة لابد أن يبنى على أسس التخطيط الاستراتيجي القائم على الفهم الصحيح والتحليل الدقيق لواقع الهيئة والمنظومة الصحية وإمكانياتها ومن هذا المنطلق كان الإصرار على صياغة الخطة الاستراتيجية للهيئة خلال الثلاث سنوات القادمة وتحديد آليات تنفيذها. وتحدد الخطة الاستراتيجية للهيئة (٢٠١٩-٢٠٢٢) رؤية الهيئة ورسالتها والأهداف الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها. وفضلاً عن ذلك تعكس طموح الهيئة لمستقبل أفضل يحقق التميز والتحسين المستمر لمنظومة التأمين الصحي الشامل.

ومن المؤكد أن قبول الوضع الحالي لمنظومة الصحة لم يعد اختياراً استراتيجياً مقبولاً. بل أن قبول التحدي الاستراتيجي للوصول إلى مستقبل أفضل أصبح اختياراً واقعياً رغم أنه يتسم بدرجة عالية من عدم التأكد والمخاطر. فلا شك أن تنسيق الجهود بين كل الهيئات والجهات كافة سوف يكون عملية معقدة نظراً إلى الحاجة إلى تجميع الجهود المتناثرة في شكل متكامل. هذا فضلاً عن أن تقديم برامج جديدة سوف يتطلب عناية فائقة في إعادة توجيه وإستخدام الموارد المتاحة وإعطاء أولوية للموارد البشرية بما يحقق التميز المؤسسي وتقليل الهدر. وفي جميع الحالات السابقة سوف يكون التحدي الأكبر هو تحقيق التقدم الحقيقي حتى ولو كان بعيد الأجل بدلاً من تحقيق التقدم غير الحقيقي الناتج عن مكاسب همسة على الأجل القصير.

إن الحفاظ على الدوافع الإيجابية الحالية سوف يتم اختباره عن طريق مدى إعتقادنا بحتمية التغيير ومدى قدرتنا على التعلم من خبرات الماضي للوصول إلى مستقبل أفضل، وهكذا تم تحديد الرؤية الاستراتيجية للهيئة، والآمال كلها معقودة على أساس تضافر جهود أبناء الهيئة والعاملين بالمجال الصحي لتحويل هذا الحلم الاستراتيجي إلى واقع ملموس.

وأخيراً أنا لا اخشي ان نذهب بعيداً..... فالنجاح ينتظرنا هناك.

دكتور. أشرف إسماعيل
رئيس الهيئة

محتويات الخطة الإستراتيجية:

محتويات الجزء الأول:

٤	١	الملخص التنفيذي
٦	٢	حتمية الخطة الاستراتيجية
٧	٣	الافتراضات الاساسية للخطة
٨	٤	منهج إعداد الخطة الاستراتيجية
١٠	٥	الملامح الاساسية للهيئة العامة الاعتماد والرقابة الصحية
١٢	٦	العناصر الرئيسية للخطة الإستراتيجية
١٢	٦-١	رؤيه الهيئة
١٢	٦-٢	رساله الهيئة
١٢	٦-٣	شعار الهيئة
١٣	٦-٤	القيم الحاكمة
١٥	٧	الغايات الإستراتيجية
١٧	٨	أساليب تحقيق الغايات الاستراتيجية
٢٢	٩	عناصر نجاح الخطة الإستراتيجية
٢٣	١٠	نظام المتابعة والتنفيذ للخطة الإستراتيجية وتقويمها المستمر

محتويات الجزء الثاني :

٢٤	١١	تحليل البيئة الداخلية والخارجية للهيئة
٢٨	١٢	تحليل الفجوة وتحديد الاحتياجات
٣٣	١٣	الجدول الزمني لتنفيذ الخطة الإستراتيجية (مخطط جانت)
٣٩	١٤	فريق اعداد الخطة الإستراتيجية

الجزء الأول

في ظل التطورات المتلاحقة التي طرأت على بيئة الاعمال المحلية والعالمية، وفي إطار الرعاية الكبيرة التي يوليها فخامة السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية لمسيرة تطوير الصحة في مصر لأول مرة في التاريخ الحديث، بات من الطبيعي أن تكون جودة الصحة عنصراً أساسياً من عناصر نجاح المنظومة الصحية. من هذا المنطلق فأُن وضع تصور لرؤية مستقبلية للهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية يعتبر نقطة البداية المنطقية التي يمكن الاعتماد عليها كمدخل علمي يستند إلى الحقائق بدلاً من الأمنيات، ويبني على نماذج حقيقية بدلاً من الاجتهادات الشخصية، وتأسيساً على ذلك فإن الخطة الاستراتيجية تعكس الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الهيئة لتحقيقها خلال فترة الخطة بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي تعتمد عليها لتحقيق تلك الأهداف والمعايير التي يمكن استخدامها للتأكد من تحقيق تلك الأهداف.

ويعرض الملخص التنفيذي العناصر الرئيسية للخطة الاستراتيجية للهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية حيث تتكون مستندات الخطة الاستراتيجية من جزأين، يتضمن الجزء الأول من الخطة إحدى عشر عنصر لتغطي العناصر من الأول وحتى الخامس التحديات التي تواجه الهيئة والتي أدت إلى حتمية الخطة الاستراتيجية والافتراضات الأساسية التي بنيت عليها الخطة والمنهج والأسلوب العلمي الذي استخدم في تطويرها، مع عرض لأهم الملامح والمعلومات الأساسية عن الهيئة.

أما العنصر السادس فينتوي على تحديد العناصر الرئيسية للخطة، حيث تم إعداد الصياغة النهائية لرؤية الهيئة خلال الثلاث سنوات القادمة بالشكل التالي:

تحقيق التميز بجميع النظم والخدمات الصحية

بالنسبة لرسالة الهيئة فتعكس السبب الأساسي الذي وجدت من أجله الهيئة، والرسالة من هذا المنطلق تعكس مجموعات الأنشطة والبرامج والخدمات التي تسعى الهيئة إلى تقديمها والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق رسالة الهيئة :

- ضمان جودة الخدمات الصحية والتحسين المستمر لها وتوكيد الثقة في جودة مخرجات الخدمات الصحية لجمهورية مصر العربية على كافة مستويات المنشآت الصحية وضبط وتنظيم الخدمات الصحية وفقاً لمعايير محددة للجودة والاعتماد.
- تنظيم القطاع الصحي المصري بما يضمن سلامته واستقراره وتنميته وتحسين جودة العمل بما يضمن توازن حقوق المتعاملين فيه، وذلك من خلال التسجيل والاعتماد والرقابة على المنشآت الطبية وأعضاء المهن الطبية.

وقد تم صياغة شعار الهيئة على النحو التالي:

الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية..... الالتزام والتميز

يتضمن العنصر السادس، إضافة إلى ما سبق، تحديداً لأهم القيم الحاكمة التي تمثل المنطلق الأساسي الحاكم لسلوكيات كافة العاملين بالهيئة. غير أن مجرد تحديد تلك القيم لا يعتبر في حد ذاته كافياً لتحقيق الخطة، فتلك القيم لابد لها من تدعيم مستمر حتى تتحول من مجرد شعارات إلى أفعال قوية ومؤثرة على أساس متين للتعاملات على كافة المستويات، ويمثل التميز الوظيفي المحور الرئيسي للقيم الحاكمة للهيئة.

يعد الالتزام و التميز المؤسسي محركاً رئيساً لأربعة مكونات رئيسية من مكونات رسالة الهيئة وهي: الجودة، والتحسين المستمر، وتوكيد الثقة في جودة مخرجات الخدمات الصحية وتنظيم القطاع الصحي المصري. بينما ركز العنصر الثامن من التقرير على الأهداف الفرعية والأنشطة التفصيلية للغايات الاستراتيجية المطلوبة، وذلك لسد فجوة الحاجات وتوفير احتياجات الجهات ذات العلاقة.

وأخيراً استعرضت الأجزاء من التاسع وحتى العاشر من الخطة تحديداً لأهم المخاطر والتحديات التي تواجه الهيئة خلال فترة التنفيذ وأهم العناصر الخاصة بنجاح الخطة ، وفي نهاية مستند الخطة، العنصر العاشر، تم وضع نظام مقترح لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

استعرض الجزء الثاني من مستندات الخطة الاستراتيجية الملحق الخاص بتحليل البيئة الداخلية والخارجية باستعراض نتائج تحليل الفجوة بين الغايات المطلوب تحقيقها وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للهيئة مع تحديد الاحتياجات الأساسية لجميع الجهات ذات العلاقة والتي يجب تحقيقها من أجل تحقيق الغايات.

في نهاية الجزء الثاني تم إضافة الجدول الزمني الإجمالي لتنفيذ الغايات الاستراتيجية والأهداف والأنشطة موزعاً على السنوات الثلاث للخطة من خلال رسم لخريطة جانت.

تواجه الهيئة تحدياً غير مسبوق نتيجة العديد من المتغيرات التي حدثت خلال الآونة الاخيرة على الصعيدين المحلي والعالمي وتفرض تلك التحديات على الهيئة حتمية التخطيط بشكل علمي لمواجهة ظروف عدم التأكد الناتجة عن التغير الدائم في ظروف البيئة الخارجية والداخلية. ويمكن بصفة عامة إيجاز هذه التحديات كما يلي:

- تباين قدرات وكفاءة البنية التحتية للمنشآت الصحية بجمهورية مصر العربية.
- عدم قدرة المنشآت على الالتزام بمتطلبات الترخيص بالمنشآت الصحية وعدم تطبيقه على جميع فئات المنشآت الصحية وعدم وجود نظام يضمن إعادة التأكد من متطلبات الترخيص للمنشآت الصحية.
- عدم ثقة المجتمع في الخدمة الصحية المقدمة من بعض المنشآت الصحية.
- عدم الالتزام الكامل بالقوانين والنظم واللوائح ذات العلاقة بالقطاع الصحي.
- عدم وجود برامج اعتماد تغطي جميع فئات المنشآت الصحية بجمهورية مصر العربية.
- عدم وجود نظام لتحديد الاحتياجات الحقيقية للتكنولوجيا الطبية بما يضمن الكفاءة وإمكانية الوصول إليها وعدالة التوزيع.
- ضعف ثقافة الصيانة الوقائية للبنية التحتية والتجهيزات للمنشآت الصحية.
- نقص الوعي الصحي والوعي المعلوماتي والمعرفي المجتمعي.
- ضعف التواصل الفعال والتنسيق الآني والمستمر بين الجهات المختلفة المنظمة التي تعمل بالقطاع الصحي.
- التناقص المستمر في الكوادر البشرية من العاملين بالمجال الصحي خاصة الأطباء والتمريض.
- ضعف المستوى التدريبي للكوادر البشرية بالمجال الصحي وعدم ربط البرامج التدريبية باحتياجات سوق العمل.

- حيث أن الخطة الاستراتيجية تتطلب التعامل مع المستقبل، وحيث أن المستقبل بطبيعته غير مؤكد، فإن الخطة الاستراتيجية تتطلب بالضرورة وضع مجموعة من الافتراضات الأساسية التي تستهدف تقليل درجة عدم التأكد البيئي، ومن هذا المنطلق سوف تتأسس الخطة الاستراتيجية للهيئة على الافتراضات التالية:
١. أن الهيئة تعمل دوماً على أن تلتزم بمعايير التطوير المستمر والاعتماد للمنشآت الصحية التي حددتها المعايير الدولية لضمان الجودة والتحسين المستمر.
 ٢. تلتزم الهيئة بالحفاظ على مكتسباتها وفي الوقت نفسه تلتزم بمواكبة التقدم العلمي غير المسبوق في مجالات الجودة الصحية والتعليم والبحوث وخدمة المجتمع.
 ٣. أن الهيئة تدرك جيداً أن المنافسة في مجال الصحة بصفة عامة والجودة الصحية بصفة خاصة أصبحت حقيقة واقعة وأن السبيل الوحيد للتعامل معها هو تنمية قدراتها التنافسية.
 ٤. أن الطلب على الالتحاق ببرامج الجودة على كافة المستويات والتخصصات سيظل في تزايد مستمر.
 ٥. تلتزم الهيئة بالسعي إلى تهيئة مناخ تعليمي يتميز بالديناميكية والتحدي والرغبة في التميز.
 ٦. أن التقدم المستهدف للهيئة لا بد أن يتحقق من خلال توطيد العلاقات مع المجتمع الخارجي وكافة أطراف أصحاب المصالح.
 ٧. تلتزم الهيئة بتوظيف كافة إمكاناتها كأحد العناصر المهمة في تنمية القدرات التنافسية للقطاع الصحي.
 ٨. أن الهيئة يمكن أن تحقق أهدافها الاستراتيجية من خلال تنمية رأسمالها الفكري.
 ٩. أن الهيئة تدرك أن عملية التنمية المستهدفة تتطلب تنمية مصادر التمويل الذاتي.

تم وضع الخطة الاستراتيجية للهيئة وفقاً للمعايير الدولية وأدلة العمل بالإدارة، كما أعتمد فريق الدراسة على أسلوب المقابلات المتعمقة مع مجلس إدارة الهيئة والشخصيات والجهات ذوي الصلة.

بمراجعة وتحليل ظروف وبيئة العمل الخارجية والداخلية لتحديد الفرص والتهديدات ونقاط الضعف والقوة للهيئة تم تحديد الغايات والأهداف الاستراتيجية والأهداف الفرعية والأنشطة أخذاً في الاعتبار مؤشرات قياس الأداء، وتم تحليل الفجوة بين الغايات المطلوب تحقيقها وبين نتائج تحليل البيئة الخارجية والداخلية وذلك لتحديد وتقييم الأنشطة والاحتياجات الخاصة بتطوير الهيئة، كما تم تخصيص جزء من الخطة الاستراتيجية لتحليل الفجوة وتحديد الاحتياجات كملخص لنتائج التحليل.

وتم إعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة طبقاً للخطوات التالية:

١. تكوين لجنة إعداد الخطة الاستراتيجية.
٢. الاتفاق على هيكل مقترح للخطة الاستراتيجية.
٣. تجميع المستندات المتاحة لصياغة وإعداد عناصر الخطة.
٤. الاتفاق على بعض الصياغات الاولية لرؤية ورسالة وغايات وأهداف الخطة الاستراتيجية وعقد ورش عمل لإعادة ضبط وصياغة هذه العناصر.
٥. إجراء جلسات استماع وتحليل للمفاضلة بين المقترحات المختلفة للرؤية والرسالة والأهداف.

روعي عند إعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة الأهداف التالية التي تم الاتفاق عليها مسبقاً عند تطوير مشروع الخطة الاستراتيجية:

- تحديد الرسالة والرؤية الاستراتيجية للهيئة خلال الثلاث سنوات القادمة.
- تطوير الغايات العامة الاستراتيجية التي تعبر عن المحاور الرئيسية للمشروعات والأنشطة المتوقع تنفيذها في الفتره القادمة.
- تطوير الأهداف التفصيلية الفرعية المطلوبة وذلك لتحقيق الغايات العامة وتوزيعها على فترات الخطة وتحديد الموارد المطلوبة لكل نشاط.
- التحليل التفصيلي للأنشطة المطلوبة لتحقيق كل هدف من الأهداف الرئيسية للمشروع.
- قيام إدارة المتابعة والتقييم وإدارة التخطيط الاستراتيجي والسياسات بمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية بشكل دوري منتظم وإعداد تقارير الإنجاز الدورية للخطة والخطط التفصيلية.
- قياس الآثار الجانبية المترتبة على تنفيذ الأنشطة والبرامج والمشروعات الخاصة بتطوير وتحديث الهيئة.
- التأكد من توافق الأنشطة والمشروعات المستقبلية مع احتياجات جميع الأطراف ذات العلاقة مع الهيئة، ولتحقيق الهدف الأخير، أهتم فريق العمل بمراعاة تحقيق مصالح الجهات والأطراف ذوات العلاقة عند تطوير الأهداف والأنشطة الخاصة بالخطة الاستراتيجية.

مصادر جمع بيانات الخطة الاستراتيجية للهيئة:

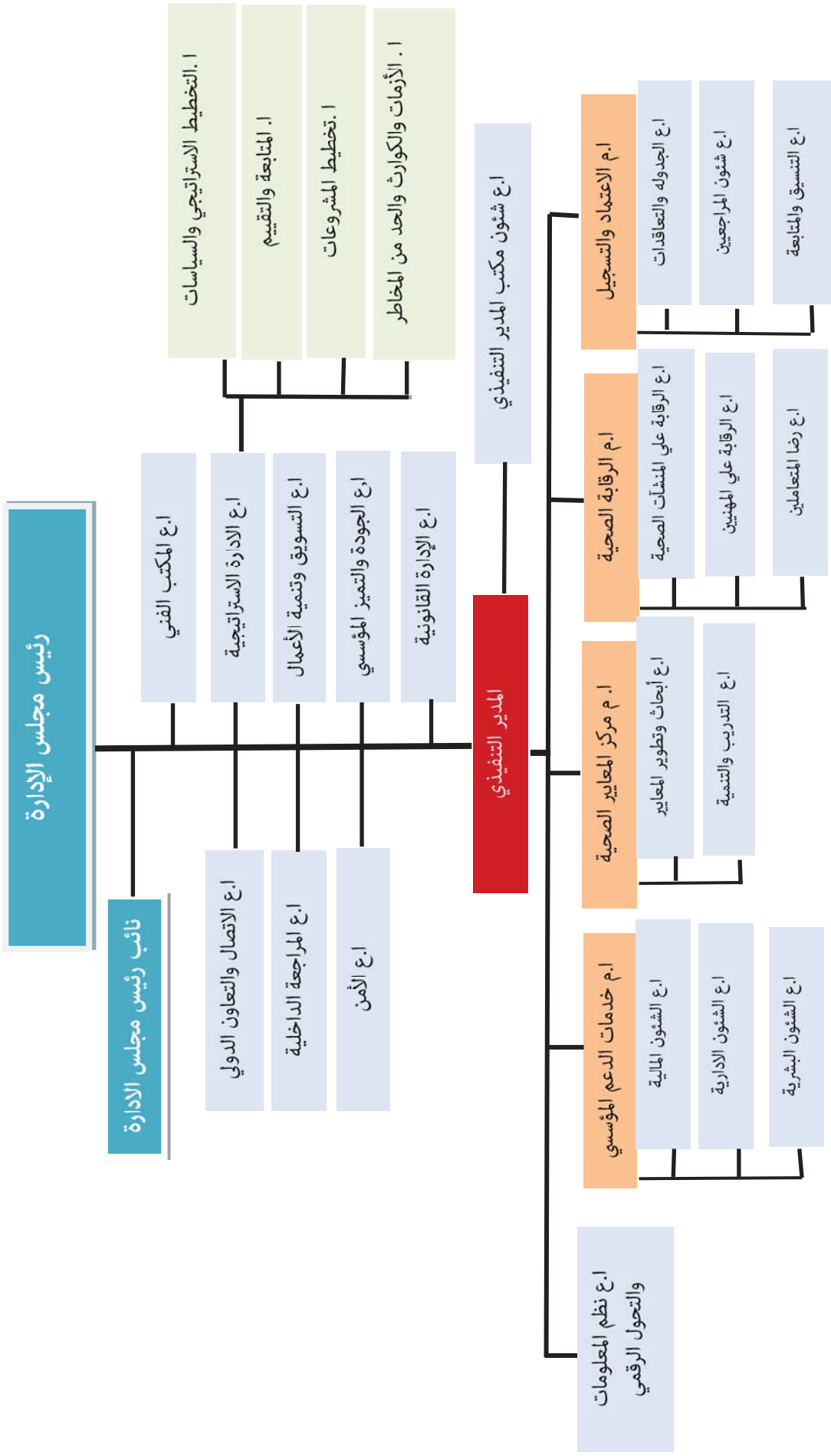
اعتمد فريق العمل على البيانات الأولية والثانوية المتوفرة والتي تمثلت فيما يلي:

- البيانات المتاحة لدى مجلس إدارة الهيئة.
- قانون التأمين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨.
- القانون ١٢٦ لسنة ١٩٨١ في شأن المجلس الأعلى للرعاية العلاجية التأمينية.
- القانون ٩٩ لسنة ١٩٩٢ في شأن نظام التأمين الصحي على الطلاب.
- القانون ٢٣ لسنة ٢٠١٢ في شأن نظام التأمين الصحي للمرأة العاملة.
- القانون ٨٦ لسنة ٢٠١٢ في شأن نظام التأمين الصحي على الأطفال دون سن الدراسة.
- القانون ١٢٧ لسنة ٢٠١٤ في شأن نظام التأمين الصحي على الفلاحين وعمال الزراعة.
- القانون ٣ لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي

المادة (٢٦) لقانون التأمين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨

تنشأ هيئة عامة خدمية تسمى الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية تكون لها شخصية اعتبارية وموازنة مستقلة، وتكون تحت الإشراف العام لفخامة السيد رئيس الجمهورية، ويكون مقرها الرئيسي بالقاهرة ويجوز أن تنشئ فروع لها بجميع محافظات الجمهورية، ويصدر بنظام العمل بها قرار من رئيس الجمهورية.

الهيكل التنظيمي



١-٦ رؤية الهيئة

تعكس الرؤية حلم الهيئة خلال سنوات الخطة. بنى هذا الحلم على فهمنا الصحيح لواقع البيئة الديناميكية المحيطة التي نحيها وفهمنا الأعمق لرغبات أصحاب المصالح المؤثرين والمتأثرين بأنشطة الهيئة المختلفة، إضافة إلى تحديد دقيق لمجموعة القيم الحاكمة للعمل المؤسسي.

إذا أخذنا في الاعتبار كل ما سبق فقد تم تحديد رؤية الهيئة كما يلي:

تحقيق التميز بجميع النظم والخدمات الصحية

ضمان جودة الخدمات الصحية والتحسين المستمر لها وتوكيد الثقة في جودة مخرجات الخدمات الصحية لجمهورية مصر العربية على كافة مستويات المنشآت الصحية وضبط وتنظيم الخدمات الصحية وفقا لمعايير محددة للجودة والاعتماد.

تنظيم القطاع الصحي المصري بما يضمن سلامته واستقراره وتنميته وتحسين جودة العمل بما يضمن حقوق المنتفعين، وذلك من خلال التسجيل والاعتماد والرقابة علي المنشآت الطبية وأعضاء المهن الطبية.

٢-٦ رسالة الهيئة

تعكس رسالة الهيئة السبب الأساسي الذي أنشأت الهيئة من أجله، والرسالة من هذا المنطلق تعكس مجموعات الأنشطة والبرامج والخدمات التي تسعى الهيئة إلى تقديمها والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق رسالة الهيئة:

٣-٦ شعار الهيئة

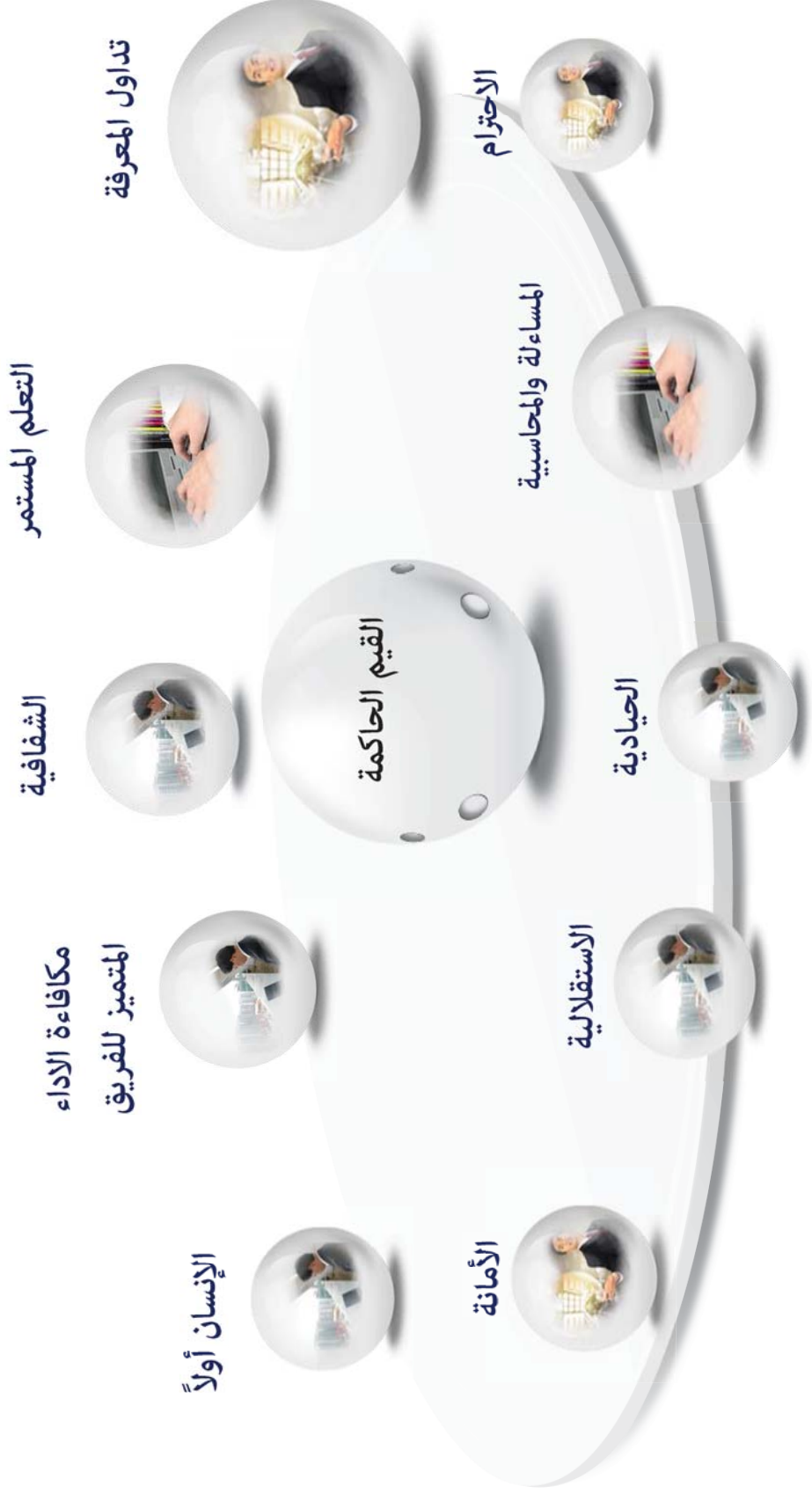
الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية

الالتزام والتميز

٤-٦ القيم الحاكمة

يتطلب نجاح الخطة الاستراتيجية تحديداً لأهم القيم الحاكمة التي تمثل المنطلق الأساسي الحاكم لسلوكيات العاملين كافة بالهيئة وتتضمن تلك القيم: تداول المعرفة، التعلم المستمر، الاستقلالية، مكافأة الأداء المتميز للفريق، الشفافية، المساءلة والمحاسبية، الحيادية، التعلم المستمر، الاحترام، الأمانة، الإنسان أولاً.

غير أن مجرد تحديد تلك القيم لا يعتبر في حد ذاته كافياً لتحقيق الخطة، فتلك القيم لابد لها من تدعيم مستمر حتى تتحول من مجرد شعارات إلى أفعال قوية ومؤثرة، على أساس متين للتعاملات على كافة المستويات. ويمثل التميز الوظيفي المحور الرئيسي للقيم الحاكمة للهيئة، ويعد التميز والالتزام المؤسسي- محركاً رئيساً لأربعة مكونات رئيسية من مكونات رسالة الهيئة وهي: الجودة، والتحسين المستمر، وتوكيد الثقة في جودة مخرجات الخدمات الصحية، و تنظيم القطاع الصحي المصري،



بناء القدرة المؤسسية للهيئة لتحقيق التميز.	الغاية الأولى
وضع وتطوير معايير وضوابط جودة الرعاية الصحية.	الغاية الثانية
تطوير قدرات التقييم الذاتي والتحسين المستمر للمنشآت الصحية والعاملين بالمجال الصحي.	الغاية الثالثة
توكيد الثقة في جودة مخرجات الخدمات الصحية بجمهورية مصر العربية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.	الغاية الرابعة
وضع قواعد الرقابة والتفتيش علي المنشات الصحية واعضاء المهن الطبية لضمان الالتزام والتطبيق للمعايير العالمية لجودة وسلامة وكفاءة الخدمات الصحية بصفه مستمرة.	الغاية الخامسة
التحسين المستمر لجودة الخدمات الطبية بجمهورية مصر العربية.	الغاية السادسة
حوكمة وتنظيم القطاع الصحي بما يضمن سلامة واستقراره وتنميته وتحسين جودة والعمل على توازن حقوق المتعاملين فيه.	الغاية السابعة

الغاية الأولى

بناء القدرة المؤسسية
للهيئة لتحقيق التميز.

الغاية الثانية

وضع وتطوير معايير
وضوابط جودة الرعاية
الصحية.

الغاية الثالثة

تطوير قدرات التقييم
الذاتي والتحسين المستمر
للمنشآت الصحية
والعاملين بالمجال
الصحي.

الغاية الرابعة

توكيد الثقة في جودة
مخرجات الخدمات الصحية
بجمهورية مصر العربية على
كافة المستويات المحلية
والإقليمية والدولية.

الغاية الخامسة

وضع قواعد الرقابة والتفتيش علي
المنشآت الصحية واعضاء المهن
الطبية لضمان الالتزام والتطبيق
للمعايير العالمية لجودة وسلامة
وكفاءة الخدمات الصحية بصفه
مستمرة.

الغاية السادسة

التحسين المستمر لجودة
الخدمات الطبية بجمهورية
مصر العربية.

الغاية السابعة

حوكمة وتنظيم القطاع الصحي بما يضمن سلامته واستقراره
وتنميته وتحسين جودته والعمل على توازن حقوق المتعاملين
فيه.

١. بناء القدرة المؤسسية للهيئة لتحقيق التميز

١١١	التواصل مع وزارة التخطيط لإستلام مقر القاهرة ومحافظة بورسعيد لإستلام مقر القناة.
٢١١	وضع نظام مالي مقابل تقديم خدمات الهيئة (الاعتماد والتسجيل والتدريب) بما يحقق التوازن بين الإيرادات والمصروفات.
٣١١	التواصل مع المنظمات الدولية والجهات المانحة للقروض لتوفير تمويل بناء القدرة المؤسسية.
٤١١	التواصل مع التنظيم والإدارة ووزارة المالية لتعيين الموارد البشرية ذات الكفاءة والفاعلية ووضع برامج تدريب لهم.
٥١١	إنشاء لائحة الموارد البشرية واللائحة المالية للهيئة.
٥١١	وضع وتطوير الهيكل التنظيمي للهيئة.
٦١١	إعداد نظام لتأهيل القيادات في الهيئة بما يمكنها من تطوير البنية الأساسية والتوظيف الأمثل للموارد المادية والبشرية ورأس المال الفكري.
٧١١	إعداد وإعتماد كود الممارسة الاخلاقية للهيئة والعاملين بالمجال الصحي والإلتزام به.
٨١١	إعداد شبكة نظم معلومات متكاملة موحدة بالهيئة لكيكة نظام العمل بها.
١٠١١	إنشاء موقع الكتروني لتعزيز دور التبادل المعرفي وخدمات التعليم الالكتروني.
١١١١	إنشاء السياسات والإجراءات لإدارات الهيئة لضمان جودة الأداء المؤسسي داخل الهيئة.
١٢١١	الحصول على الإعتماد الكامل للهيئة من هيئة إعتماد المعتمدين الدوليين (الاسكوا سابقا).
١٣١١	الحصول على جائزة الدولة للتميز المؤسسي.
١٤١١	عمل دراسة ذاتية دورية للهيئة نصف سنوية بناء على الدراسات الذاتية للإدارات المختلفة بالهيئة وبناء على التقييم الدوري للأداء لكل منظومة العمل بالهيئة.
١٥١١	وضع نظام لإدارة اللوجستيات بما يضمن سهولة وكفاءة العمل بالمقار والعمل الميداني.

٢. وضع وتطوير معايير وضوابط جودة الرعاية الصحية

إعداد معايير للتسجيل لدي الهيئة لكافة المنشآت الصحية على كافة مستويات الخدمة.	١١٢
إعداد معايير للإعتماد لكافة المنشآت الصحية على كافة مستويات الخدمة.	٢١٢
الحصول على إعتماد للمعايير من الجمعية الدولية لجودة الرعاية الصحية (الاسكوا سابقاً).	٣١٢
إعداد دليل للمراجعين لكافة المنشآت الصحية على كافة مستويات الخدمة.	٤١٢
وضع نظام معلوماتي مميكن لتسجيل وإعتماد المنشآت.	٥١٢
وضع نظام وآليات لمنح الشهادات للهيئات والشركات والأفراد في مجال تقديم الاستشارات والتدريب في مجال جودة الرعاية الصحية وتأهيل المنشآت الصحية للإعتماد.	٦١٢
عمل زيارات ميدانية للمنشآت الصحية المختلفة التي تنتظر زيارات خارجية لعمل محاكاة للزيارة الميدانية وزيارة الاعتماد وتدريب المراجعين.	٧١٢
تدريب المراجعين المعتمدين بالهيئة على أيدي خبراء دوليين لزيادة الفاعلية التعليمية وخلق الميزة التنافسية المستدامة.	٨١٢

٣. تطوير قدرات التقييم الذاتي والتحسين المستمر للمنشآت الصحية والعاملين بالمجال الصحي

وضع برنامج تدريب وطني على معايير الاعتماد والتسجيل.	١١٣
وضع نظام مميكن لأدوات التقييم الذاتي للمنشآت الصحية.	٢١٣
إنشاء بروتوكول تعاون لتعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية (مركز بحوث الاسكان - الإدارة العامة للحماية المدنية- معهد السلامة والصحة المهنية - هيئة الطاقة الذرية - وزارة الداخلية) لتنشيط المبادرات وللتحسين المستمر للخدمات الصحية.	٣١٣
بناء ثقافة التحسين المستمر داخل المنشآت الصحية ووضع نظام وآليات للتحفيز.	٤١٣
عقد مؤتمر قومي سنوي للهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية تحت رعايه فخامة السيد رئيس الجمهورية.	٥١٣

٤. توكيد الثقة في جودة مخرجات الخدمات الصحية بجمهورية مصر العربية على كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية

١١٤	تنسيق أدلة عمل اكلينيكية تضمن جودة مخرجات الخدمات الصحية بجمهورية مصر العربية.
٢١٤	إنشاء برنامج يضمن تطبيق أفضل الممارسات بالمنشآت الصحية.
٣١٤	رفع كفاءة وتنمية مهارات وقدرات الجهاز الإداري للمنشآت الصحية من خلال وضع برنامج تدريبي لتنمية قدرات القيادات الحالية والمستقبلية.
٤١٤	الإستفادة من الخبرات المحلية والإقليمية والدولية لتوكيد الثقة في جودة مخرجات الخدمات الصحية.
٥١٤	وضع نظام مميكن للتسجيل والاعتماد للمنشآت الصحية والعاملين بالمجال الصحي لدي الهيئة.
٦١٤	إنشاء برنامج تدريبي لتعظيم إدارة استخدام الموارد بما يضمن تقليل الهدر والفاقد بالمنشآت الصحية.
٧١٤	دعم برنامج الاستخدام الآمن للأدوية والتركيز على برنامج إدارة المضادات الحيوية بما يضمن الإستخدام الأمثل للمضادات الحيوية لتقليل المضاعفات ومدد الإقامة بالمنشآت الصحية والمقاومة البكتيرية.
٨١٤	ميكنة نظام تبليغ الأخطاء الطبية بجمهورية مصر العربية على كافة مستويات الخدمة.
٩١٤	دعم تطبيق البرنامج الياباني كايزن بما يضمن تطبيق المعايير المحلية.
١٠١٤	دعم تطبيق نظام AHRQ لقياس ثقافة السلامة بما يضمن تطبيقه على كافة مستويات الخدمة بالمنشآت الصحية بجمهورية مصر العربية.
١١١٤	خطة قومية اعلامية لزيادة الوعي واعلام المجتمع بمستوي جودة الخدمات بالمنشآت الصحية.

٥. وضع قواعد الرقابة والتفتيش علي المنشآت الصحية واعضاء المهن الطبية لضمان الالتزام والتطبيق للمعايير العالمية لجودة وسلامة وكفاءة الخدمات الصحية بصفه مستمرة

١١٥	وضع اليات لجمع المعلومات.
٢١٥	وضع اليات للتحقق وتحليل المعلومات.
٣١٥	انشاء سياسات للتفتيش علي المنشآت الصحية والعاملين بالمجال الصحي.
٤١٥	انشاء سياسات للرقابة علي المنشآت الصحية والعاملين بالمجال الصحي.
٥١٥	وضع برامج تدريبية للمراقبين والمفتشين بالهيئة لزيادة كفاءتهم
٦١٥	انشاء نظام يضمن نزاهة المراقبين والمفتشين بالهيئة
٧١٥	انشاء نظام مميكن لقياس رضا المريض والعاملين بالمجال الصحي
٨١٥	إنشاء نظام مميكن لتوحيد نظام الشكاوى.

٦. التحسين المستمر لجودة الخدمات الطبية بجمهورية مصر العربية

١١٦	توحيد نظام جمع وقياس البيانات وتحليلها.
٢١٦	تحديد خمس أولويات للمنشآت الصحية لاختيار مشروعين للتحسين أحدهما إداري والآخر طبي كل ستة أشهر.
٣١٦	إنشاء نظام لتكريم أفضل المنشآت في تقديم مشروع للتحسين المستمر إدارياً وطبياً له تأثير ايجابي في التغيير.
٤١٦	إنشاء برنامج يضمن الحفاظ على استمرار أفضل النتائج لمشاريع التحسين.
٥١٦	دعم برامج التدريب والشهادات المهنية في التحسين المستمر للأداء على المستوى الوطني.
٦١٦	دعم تطبيق برنامج وطني لمتطلبات أمن سلامة المرضى والبيئة بما يضمن منشآت صحية آمنة.
٧١٦	انشاء برنامج أمان المستشفيات لانقاذ الحياة بما يضمن منشآت صحية آمنة.

٧. حوكمة وتنظيم القطاع الصحي بما يضمن سلامته واستقراره وتنميته وتحسين جودة والعمل على توازن حقوق المتعاملين فيه

١١٧	إرساء منهجية عامة في تطبيق كلا من الحوكمة المؤسسية والحوكمة الاكلينيكية والربط بينهما لحوكمة الهيئة والمنشآت الصحية في مصر مع التوكيد علي أهمية دور الدولة وحوكومتها ومؤسساتها في دعم فكر وتطبيقات الحوكمة.
٢١٧	استحداث البرامج التدريبية عن اساسيات وتطبيقات الحوكمة المؤسسية والاكلينيكية للقطاع الصحي ومقدمي الخدمات الطبية
٣١٧	اطلاق مبادرة لقاعدة "الالتزام أو التفسير" كقاعدة جوهرية تمهيدا لفرض القواعد بشكل إلزامي.
٤١٧	التوسع في التعريف المجتمعي بالمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدليل المصري للحوكمة بما يعزز من زيادة استيعاب وفهم المستخدمين لمحتوياته.
٥١٧	ابراز اهمية ومكونات الرقابة المؤسسية داخل أي منشأة بداية من نظام الرقابة الداخلية مروراً بإدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام .
٦١٧	تعزيز دور المراجعة الداخليه بنوعيهها المالية والاكلينيكية للمنشآت الصحية.
٧١٧	تعزيز ثقافة الإفصاح ، وتعزيز أهمية الإفصاح غير المالي مع توضيح المعلومات الجوهرية الواجب الإفصاح عنها في التقارير الدورية المختلفة.
٨١٧	بناء كافة السياسات والمواثيق والاليات الواجب على كل منشأة صياغتها وتطبيقها لتنظيم عملها الداخلي فيما يخص الحوكمة بما يضمن: . تحقيق أفضل معدلات إستدامة ممكنة للهيئة والمنشآت الصحية. . تحسين كفاءة التشغيل ودعم الرقابة على الأداء. . كفاءة التمويل وتخفيض تكلفة رأس المال. . الحد من تأثير المخاطر والأزمات. . تجنب تعارض المصالح عند تعاملات العملاء الداخليين والأطراف ذوات العلاقة.

يتوقف نجاح الخطة الاستراتيجية على عدد من العناصر نوجزها فيما يلي:

- الالتزام الواضح والصريح من مجلس إدارة الهيئة وكل العاملين بها، ورغبتهم في تنفيذ رؤية الهيئة ورسالتها.
- الجهد الأكبر يجب أن ينصب على خلق الصورة المستقبلية للقطاع الصحي المصري بدلا من تقرير الواقع الحالي، فالهدف الأسمى للخطة هو تحسين جميع مخرجات الخدمات الصحية المقدمة للمواطن وفقاً للمعايير الدولية، وتحديد سبل تحقيقها وفقاً لرؤية علمية مبنية على الدليل والبرهان.
- الإيمان التام بأن الخطة الحالية ليست إستجابة لمظهر من مظاهر الإدارة الحديثة، ولكنها استجابة حقيقية لحاجة ورغبة أكيدة من جانب الهيئة لتوكيد الثقة في جودة مخرجات الخدمات الصحية بجمهورية مصر العربية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- عقد ورش عمل ولقاءات للقيادات وجميع العاملين بالهيئة بهدف خلق الوعي بطبيعة الخطة الاستراتيجية للهيئة وأهميتها.
- الإلتزام بإصدار تقرير إنجاز سنوي للخطة الاستراتيجية.
- توفير الإمكانيات المادية اللازمة لإتمام الخطة الاستراتيجية بالمستوي اللائق للهيئة مع الإدارة الواعية لتلك الامكانيات.

نظام المتابعة والتنفيذ للخطة الاستراتيجية وتقويمها

- لجنة عليا
- إدارة التخطيط الاستراتيجي والسياسات
- إدارة المتابعة والتقييم

إن ضمان التنفيذ والتطوير المستمر للخطة يتطلب تكوين لجنة عليا لتقييم تنفيذ ومتابعة الخطة الاستراتيجية برئاسة رئيس الهيئة وممثلين عن أعضاء مجلس الإدارة والقيادات العليا للهيئة بالإضافة إلى فريق إعداد الخطة الاستراتيجية. ويتركز دور اللجنة العليا في التقييم الدوري النصف سنوي لمخرجات الخطة والمتابعة المستمرة لتنفيذ الغايات والأهداف الاستراتيجية والتوصيات بإجراء التعديلات المطلوبة في التوقيت المناسب وتوفير الاعتمادات المالية من المصادر الداخلية والخارجية لضمان تنفيذ الخطة.

تقوم لجنة الخطة الاستراتيجية بعقد اجتماعات دورية شهرية لمتابعة التنفيذ والتقييم بناء على المعايير الموضوعية ومقارنة الإنجاز الفعلي للأنشطة المخططة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية ورفع التوصيات المناسبة إلى رئيس الهيئة مباشرة، وإعداد تقرير نصف سنوي للجنة العليا.

يتركز نشاط إدارة التخطيط الاستراتيجي والسياسات وإدارة التقييم والمتابعة في الاختصاصات التالية:

- إعداد الخطط السنوية والنصف سنوية التفصيلية اللازمة لتنفيذ الأهداف والأنشطة الاستراتيجية للخطة مع التأكد من توافر الموارد المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ كل نشاط وتحديد الجهات الإدارية المسؤولة عن التنفيذ.
- متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للهيئة وتقييمها بصفة دورية منتظمة وإعداد تقارير متابعة شهرية في حالة حدوث أي اختلاف زمني أو فني عن الأنشطة المخططة، وترفع التقارير الشهرية إلى لجنة الخطة الاستراتيجية وإلى رئيس الهيئة.
- إعداد نظام متابعة تنفيذ خطوات العمل التفصيلية وخطط العمل السنوية بشكل دوري مستمر خلال فترات التنفيذ مع إعداد النماذج النمطية التي ستستخدم في إعداد خطط العمل السنوية/الدورية وكذلك النماذج الخاصة بمتابعة التنفيذ للخطط السنوية/الدورية.
- تطوير نظام لإعداد تقارير الانجاز السنوية /والنصف سنوية الدورية مع الأخذ في الاعتبار مؤشرات تقييم الأداء وتقييم مخرجات كل نشاط والتكلفة والعائد.
- التركيز على الربط الالكتروني من خلال نظام تكنولوجيا المعلومات للنظام بقواعد البيانات الرئيسية للهيئة لتسهيل أسلوب تدفق البيانات بانتظام وبسرعة مع الارتقاء بالمستوى والأسلوب النمطي في إعداد الخطط الدورية وتقارير الإنجاز.

الجزء الثاني

تحليل البيئة الداخلية:

نقاط القوة
ميزانية مستقلة
هيئة مستقلة
جاذبه للكفاءات
وجود بناء مؤسسي و هيكل تنظيمي مميز وممارسة العمل طبقا للهيكل المعتمد
وجود مجموعة من الخبرات التكنوقراط العلمية والفنية داخل مجلس إدارة الهيئة المنوط بها وضع الاستراتيجيات العامة للهيئة ومتابعة تنفيذها، على كافة المستويات
القدرة العالية لأعضاء مجلس إدارة الهيئة في التواصل مع الجمهور

نقاط الضعف
عدم وجود العناصر الوظيفية
عدم توافر مقر دائم للهيئة
عدم وجود شبكة نظم معلومات متكاملة موحدة على مستوي الهيئة
عدم وجود مركز للمعلومات للرد، على استفسارات المتعاملين مع الهيئة والتعريف بأنشطتها
عدم وجود كود للممارسة الأخلاقية للهيئة والعاملين بالمجال الصحي، على كافة المستويات
عدم وضوح أساليب ربط الحوافز والمكافآت بمستويات الأداء داخل الهيئة قد تؤدي إلى نتائج سلبية
عدم وجود خطط عمل وخطط زمنية محددة للإدارات المختلفة للهيئة
عدم وجود خطط لرفع قدرات الهيئة وفعاليتها في التقويم المؤسسي وتقييم الفعالية التعليمية دورياً.

نقاط الضعف

عدم وجود خطط لرفع كفاءة وتنمية مهارات وقدرات الجهاز الإداري للمنشآت الصحية المختلفة.

عدم وجود منهج واضح للتعامل مع متطلبات الهيئة الوطنية بما يضمن جوده المخرجات الصحية المقدمة للمجتمع، على كافة مستويات المنشآت الصحية.

عدم الانتهاء من وضع معايير دولية لاعتماد المنشآت الصحية المختلفة تضمن تطبيق الجودة الشاملة وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للهيئة.

عدم وجود آليات للمتابعة والتعامل مع معوقات التنفيذ لخطط الهيئة.

عدم تطبيق نظام التعليم الالكتروني وربطها بخدمات الحكومة الإلكترونية.

تحليل البيئة الخارجية:

الفرص
دعم القيادة السياسية لمشروع التأمين الصحي الشامل لضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن لأول مرة بالتاريخ الحديث فرصة استثنائية.
تأسيس الهيئة طبقاً لقانون يضمن استقلاليتها وتكون تحت الإشراف العام لفخامة السيد رئيس الجمهورية مباشرةً.
أتاح القانون حق الهيئة للتسجيل والاعتماد للمنشآت الصحية وأعضاء المهن الطبية.
دعم مجلس إدارة الهيئة الدائم لثقافة العمل الجماعي داخل المؤسسة وملاءمة بيئة العمل للإبداع وزيادة الإنتاجية لكافة العاملين بالهيئة.
نص القانون أن تكون معايير اعتماد المنشآت الصحية معايير دولية معترف بها عالمياً.
وجود حافز لدي المنشآت الصحية للتقدم للالتحاق بمنظومة التأمين الصحي الشامل ولضمان جودة الخدمات الطبية لديها.
نص القانون بتقاضي مقابل مادي للخدمات المقدمة من الهيئة بما يضمن الاستدامة المالية ويضمن تحقيق أهدافها.
زيادة الوعي المجتمعي وحاجته الملحة لتطبيق الجودة بالخدمات الطبية المقدمة بما يضمن سلامته.
نص القانون بإتاحة فرص العمل لأنشطة الهيئة المختلفة خارج جمهورية مصر العربية.
نص القانون بربط الرقابة بالاعتماد يتيح ويضمن إستمرار مطابقة الأداء للمنشآت الصحية لمعايير الجودة.
التطور الهائل في نظم التأمين الصحي المميكن يتيح للهيئة المرنة في الأداء مع توافر البنية المعلوماتية ويتيح أيضاً سهولة وتعدد وسائل الاتصال مما ينعكس إيجابياً، على المراقبة والتقييم من قبل الهيئة.
اشتراطات الهيئة لتسجيل المنشآت أن تكون معتمدة طبقاً لمعايير الجودة العالمية.
توافر أعداد كبيرة من المنشآت الصحية موزعة على كافة أنحاء جمهورية مصر العربية.
التطور الكبير في الممارسة الطبية المبنية على أدلة العمل الإكلينيكية والقائم على الدليل البرهان.
المرونة التي منحها القانون بعدم التقيد بالقوانين والنظم واللوائح المعمول بها بالجهاز الإداري للدولة.
ثقة المجتمع الطبي بدور الهيئة في تحسين الخدمات الطبية طبقاً للمعايير الدولية.
نص القانون على قدرة الهيئة على الاستعانة بالخبرات المحلية والدولية لتحقيق أهدافها.

التحديات

المعوقات البيروقراطية لإستكمال التعيين على الهيكل التنظيمي للهيئة.

تباين قدرات وكفاءة البنية التحتية للمنشآت الصحية بجمهورية مصر العربية.

عدم قدرة المنشآت على الإلتزام بمتطلبات الترخيص بالمنشآت الصحية وعدم تطبيقه على جميع فئات المنشآت الصحية وعدم وجود نظام يضمن إعادة التأكد من متطلبات الترخيص للمنشآت الصحية.

عدم ثقة المجتمع في الخدمة الصحية المقدمة من بعض المنشآت الصحية.

عدم التزام المنشآت الكامل بالقوانين والنظم واللوائح ذات العلاقة بالقطاع الصحي.

عدم وجود برامج اعتماد تغطي جميع فئات المنشآت الصحية بجمهورية مصر العربية.

عدم وجود نظام لتحديد الإحتياجات الحقيقية للتكنولوجيا الطبية بما يضمن الكفاءة وإمكانية الوصول إليها وعدالة التوزيع.

ضعف ثقافة الصيانة الوقائية للبنية التحتية والتجهيزات للمنشآت الصحية.

نقص الوعي الصحي والوعي المعلوماتي والمعرفي المجتمعي.

ضعف التواصل الفعال والتنسيق المستمر بين الجهات المختلفة المنظمة التي تعمل بالقطاع الصحي.

بمقارنة الوضع الراهن للهيئة طبقاً لنتائج التحليل البيئي مع الأهداف الإستراتيجية المستهدفة تحقيقها تم تحليل الفجوة وتحديد الاحتياجات طبقاً لما يلي:

بناء القدرة المؤسسية للهيئة لتحقيق التميز

- إلتزام الإدارة العليا للهيئة لفلسفة التخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة بالقطاع الصحي المصري والتركيز على: المنتفعين من الخدمة، التحسين المستمر، مشاركة العاملين، تدريب وتأهيل العاملين في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بأبعادها (القدرة الجوهرية، الثقافة الإبداعية، تكنولوجيا المعلومات، المرونة الاستراتيجية)
- الحاجة إلى نشر الوعي بمفهوم إدارة الجودة الشاملة للقطاع الصحي على كافة المستويات، والميزة الخدمية التنافسية المستدامة، وتقديم رؤية مستقبلية لإمكانية النجاح في بيئة، والتحقيق الفعلي لمبادئ إدارة الجودة الشاملة.
- الحاجة إلى تعيين كفاءات مميزة بقدرات إبداعية ذات كفاءة وفاعلية وجودة وتميز في الأداء وسرعة في الإستجابة للمتغيرات لخلق القيمة المضافة وزيادة الاستدامة المالية للهيئة والتركيز على استراتيجيات الميزة التنافسية:
- التكلفة : اي تقديم خدمات الهيئة ذات قيمة بسعر مناسب.
- التميز : تقديم خدمات الهيئة ذات جودة عالية.
- التركيز : تقديم الخدمات لجميع فئات القطاع الصحي كلاً على حدة.
- الحاجة إلى وجود مقر للهيئة وذلك بتوفير مقرين مجهزين بالقاهرة أحدهما دائم والآخر للهيئة فرع بمحافظة بورسعيد.
- الحاجة إلى توفير ١٠٠% من القوي البشرية، على مستوى القيادات العليا
- الحاجة إلى توفير ٨٠% من القوي البشرية للعاملين بمقري الهيئة.
- الحاجة إلى تنمية المهارات الإدارية للقيادات بالهيئة والعاملين بالمجال الصحي ودراسة الاحتياجات التدريبية والتدريب المستمر لهم لتنمية قدرات القيادات الحالية والمستقبلية.
- الحاجة إلى الانتهاء من الهيكل التنظيمي واللوائح المالية والإدارية وتوفير الميزانية اللازمة لتحقيق الأهداف.
- الحاجة إلى إعداد شبكة نظم معلومات متكاملة موحدة بالهيئة تربط بين المنشآت الصحية، على كافة المستويات بالإضافة إلى التركيز على خدمات التعليم الالكتروني.
- الحاجة إلى إنشاء موقع الكتروني لتعزيز دور التبادل المعرفي.
- الحاجة إلى إنشاء سياسات لإدارات الهيئة لضمان جودة الأداء المؤسسي داخل الهيئة.

- الحاجة إلى الحصول، على الاعتماد الكامل للهيئة من هيئة اعتماد المعتمدين الدوليين (الاسكوا سابقًا).
- الحاجة إلى الحصول، على جائزة الدولة للتميز المؤسسي.
- الحاجة إلى صياغة كود للممارسة الأخلاقية وتحديد آليات الممارسات الأخلاقية لأعضاء المهن الطبية.
- الحاجة الماسة إلى رفع كفاءة أداء الجهاز الإداري للمنشآت الصحية.
- عدم وجود خطة عمل لضمان الجودة الشاملة للعمل المؤسسي داخل إدارات الهيئة المتنوعة.
- الحاجة لعمل دراسة ذاتية دورية للهيئة نصف سنوية بناء على الدراسات الذاتية للإدارات المختلفة بالهيئة وبناء، على التقييم الدوري للأداء لكل منظومة العمل بالهيئة.
- الحاجة إلى المنافسة الدولية لتعزيز دور الدولة في رؤيتها المستقبلية لعام ٢٠٣٠ في إطار دعم وتوجيه القيادة السياسية وتأكيد، على جودة المخرجات للخدمات الصحية المقدمة لأول مرة في التاريخ الحديث.
- الحاجة إلى استكمال الجهود السابقة في مجالات تطبيق الجودة والاستفادة من الخبرات والدروس المستفادة السابقة وتعزيز دور الشراكة والتواصل الدائم بالخبرات الحالية وتأكيد مبدأ عدم الإقصاء والتأكيد، على مشاركة الجميع.

وضع وتطوير معايير وضوابط جودة الرعاية الصحية

- مقارنة الوضع الراهن للهيئة طبقاً لنتائج التحليل البيئي مع الأهداف الاستراتيجية المستهدفة تحقيقها تم تحليل الفجوة وتحديد الاحتياجات طبقاً لما يلي:
- الحاجة إلى إعداد معايير للتسجيل لدي الهيئة لكافة المنشآت الصحية، على كافة مستويات الخدمة.
 - الحاجة إلى إعداد معايير للاعتماد لكافة المنشآت الصحية، على كافة مستويات الخدمة.
 - الحاجة إلى الحصول على اعتماد الجمعية الدولية لجودة الرعاية الصحية (الاسكوا سابقاً).
 - الحاجة إلى إعداد دليل للمراجعين لكافة المنشآت الصحية على كافة مستويات الخدمة.
 - الحاجة إلى وضع نظام معلوماتي مميكن لتسجيل واعتماد للمنشآت والعاملين بالمجال الصحي.
 - الحاجة إلى وضع نظام واليات لمنح الشهادات للهيئات والشركات والأفراد في مجال تقديم الاستشارات والتدريب في مجال جودة الرعاية الصحية وتأهيل المنشآت الصحية للاعتماد.
 - ضرورة عمل زيارات ميدانية للمنشآت الصحية المختلفة التي تنتظر زيارات خارجية لعمل محاكاة للزيارة الميدانية وزيارة الاعتماد وتدريب المراجعين.
 - الحاجة إلى تدريب المراجعين المعتمدين بالهيئة على أيدي خبراء دوليين لزيادة الفاعلية التعليمية وخلق الميزة التنافسية المستدامة.

تطوير قدرات التقييم الذاتي والتحسين المستمر للمنشآت الصحية و العاملين بها

- الحاجة إلى وضع برنامج تدريب وطني على معايير الاعتماد والتسجيل.
- الحاجة إلى وضع نظام مميكن لأدوات التقييم الذاتي للمنشآت الصحية.
- الحاجة إلى تعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية (مركز بحوث الإسكان - الإدارة العامة للحماية المدنية - معهد السلامة والصحة المهنية - هيئة الطاقة الذرية- وزارة الداخلية) لتنشيط المبادرات للتحسين المستمر للخدمات الصحية.
- الحاجة إلى بناء ثقافة التحسين المستمر داخل المنشآت الصحية ووضع نظام واليات للتحفيز.
- الحاجة إلى تكريم أفضل منشأة في تقديم مشروع للتحسين المستمر إدارياً وطبياً له تأثير ايجابي في التغيير.
- الحاجة إلى عمل مؤتمر قومي سنوي للهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية تحت رعاية فخامة السيد رئيس الجمهورية.

توكيد الثقة في جودة مخرجات الخدمات الصحية بجمهورية مصر العربية ،على كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية

- الحاجة إلى إنشاء أدلة عمل إكلينيكية تضمن جودة مخرجات الخدمات الصحية بجمهورية مصر العربية.
- ضرورة إنشاء برنامج يضمن تطبيق أفضل الممارسات بالمنشآت الصحية.
- الحاجة إلى رفع كفاءة وتنمية مهارات وقدرات الجهاز الإداري للمنشآت الصحية بوضع برامج تدريبية لتنمية قدرات القيادات الحالية والمستقبلية.
- الحاجة إلى الاستفادة من الخبرات المحلية والاقليمية والدولية لتوكيد الثقة في جودة مخرجات الخدمات الصحية.
- ضرورة وضع نظام مميكن للتسجيل والاعتماد للمنشآت الصحية والعاملين بالمجال الصحي لدي الهيئة.
- الحاجة إلى إنشاء برنامج تدريبي لتعظيم إدارة استخدام الموارد بما يضمن تقليل الهدر والفاقد بالمنشآت الصحية.
- الحاجة إلى دعم برنامج الاستخدام الآمن للدوية والتركيز على برنامج إدارة المضادات الحيوية بما يضمن الاستخدام الأمثل للمضادات الحيوية لتقليل المضاعفات ومدد الاقامة بالمنشآت الصحية والمقاومة البكتيرية.
- ضرورة ميكنة نظام تبليغ الأخطاء الطبية بجمهورية مصر العربية ،على كافة مستويات الخدمة.
- الحاجة إلى دعم تطبيق البرنامج الياباني كايزن بما يضمن تطبيق المعايير المحلية.
- الحاجة إلى دعم تطبيق نظام AHRQ لقياس ثقافه السلامة بما يضمن تطبيقه على كافة مستويات الخدمة بالمنشآت الصحية بجمهورية مصر العربية.
- خطة قومية اعلامية لزيادة وعي واعلام المجتمع بمستوي جودة الخدمات بالمنشآت الصحية.

وضع قواعد الرقابة والتفتيش علي المنشآت الصحية واعضاء المهن الطبية لضمان الالتزام والتطبيق للمعايير العالمية لجودة وسلامة وكفاءة الخدمات الصحية بصفه مستمرة

- الحاجة إلى وضع اليات لجمع المعلومات.
- الحاجة إلى وضع اليات للتحقق وتحليل المعلومات.
- ضرورة انشاء سياسات للتفتيش علي المنشآت الصحية والعاملين بالمجال الصحي.
- ضرورة انشاء سياسات للرقابة علي المنشآت الصحية والعاملين بالمجال الصحي
- الحاجة إلى وضع برامج تدريبية للمراقبين والمفتشين بالهيئة لزيادة كفاءتهم
- الحاجة إلى انشاء نظام يضمن نزاهة المراقبين والمفتشين بالهيئة
- الحاجة إلى انشاء نظام مميكن لقياس رضاء المريض والعاملين بالمجال الصحي
- إنشاء نظام مميكن لتوحيد نظام الشكاوى.

التحسين المستمر لجودة الخدمات الطبية بجمهورية مصر العربية

- الحاجة إلى توحيد نظام لجمع وقياس البيانات وتحليلها.
- ضرورة تحديد خمس اولويات للمنشآت الصحية لاختيار مشروعين للتحسين أحدهما إداري والآخر طبي كل ستة اشهر.
- الحاجة إلى إنشاء نظام لتكريم أفضل المنشآت في تقديم مشروع للتحسين المستمر إدارياً وطبياً له تاثير ايجابي في التغيير.
- الحاجة إلى إنشاء برنامج يضمن الحفاظ على إستمرار أفضل النتائج لمشاريع التحسين.
- الحاجة إلى دعم برامج التدريب والشهادات المهنية في التحسين المستمر للاداء ،على المستوى الوطني.

حوكمة وتنظيم القطاع الصحي بما يضمن سلامته واستقراره وتنميته وتحسين جودته والعمل على توازن حقوق المتعاملين فيه

- الحاجة الي إرساء منهجية عامة في تطبيق كلا من الحوكمة المؤسسية والحوكمة الاكلينيكية والربط بينهما لحوكمة الهيئة والمنشآت الصحية في مصر مع التوكيد علي أهمية دور الدولة وحوكومتها ومؤسساتها في دعم فكر وتطبيقات الحوكمة.
- ضرورة استحداث البرامج التدريبية عن اساسيات وتطبيقات الحوكمة المؤسسية والاكلينيكية للقطاع الصحي ومقدمي الخدمات الطبية
- اطلاق مبادرة لقاعدة "الالتزام أو التفسير" كقاعدة جوهرية تمهيدا لفرض القواعد بشكل إلزامي.
- الحاجة إلى التوسع في التعريف المجتمعي بالمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدليل المصري للحوكمة بما يعزز من زيادة استيعاب وفهم المستخدمين لمحتوياته.

- الحاجة إلى إبراز أهمية ومكونات الرقابة المؤسسية داخل أي منشأة بداية من نظام الرقابة الداخلية مروراً بإدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام .
- الحاجة إلى تعزيز دور المراجعة الداخليه بنوعيهما المالية والاكاديمية للمنشآت الصحية.
- الحاجة إلى تناول سبل وأدوات الإفصاح المختلفة، وتعزيز أهمية الإفصاح غير المالي مع توضيح المعلومات الجوهرية الواجب الإفصاح عنها في التقارير الدورية المختلفة.
- الحاجة إلى تعزيز ثقافة الإفصاح , وتعزيز أهمية الإفصاح غير المالي مع توضيح المعلومات الجوهرية الواجب الإفصاح عنها في التقارير الدورية المختلفة.
- ضرورة بناء كافة السياسات والمواثيق والليات الواجب على كل منشأة صياغتها وتطبيقها لتنظيم عملها الداخلي فيما يخص الحوكمة بما يضمن:
 - تحقيق أفضل معدلات إستدامة ممكنة للهيئة والمنشآت الصحية.
 - تحسين كفاءة التشغيل ودعم الرقابة على الأداء.
 - كفاءة التمويل وتخفيض تكلفة رأس المال.
 - الحد من تأثير المخاطر والأزمات.
 - تجنب تعارض المصالح عند تعاملات العملاء الداخليين والأطراف ذوات العلاقة.